

المجتمع المدني في العالم العربي - الواقع والمعوقات والآفاق

محمد محمد - ٢ أغسطس ٢٠١٥

يعرّف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية، كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى بذلك في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

يذهب بعض الباحثين إلى القول بأنّ بؤادر المجتمع المدني وأشكاله الأولى نشأت في البلدان العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث تشكلت النقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين، وكذلك الجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية وسواها من المنظمات التي تدخل في إطار تعريف المجتمع المدني.

وفي الواقع، يكاد المجتمع المدني الحديث في المجتمعات العربية يعتمد في انتشاره النسبي على ظاهرة العولمة، من حيث ما تنطوي عليه من انتشار للأفكار والمكتسبات عبر الحدود أو من حيث ما ترتبط به من تطور في تقنية الاتصالات الجديدة. فهي التي قدمت له الإطار النظري والوسائل التي مكنته من الحصول على حد أدنى من مساحة الاستقلال عن النظم القائمة. إنّ تطور المجتمع المدني في العالم العربي، منذ العقد الأخير من القرن الماضي، قد تأثر بظواهر المناخ السياسي الدولي والإقليمي.

ازداد عدد الجمعيات غير الحكومية في الدول العربية، خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، خصوصاً في: المغرب، تونس، مصر، الأردن، وكذلك لبنان، ومناطق سلطة الحكم الذاتي في فلسطين المحتلة. ويعتبر تكاثر المنظمات العربية غير الحكومية (وصل عددها في العام 2004 إلى حوالي 230 ألف منظمة أهلية، حسب التقرير الثالث للشبكة العربية للمنظمات الأهلية) جزءاً من ظاهرة دولية برزت بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ترسخت واتسعت القدرات التنظيمية والمادية لهذه المنظمات.

وفي ضوء الاختلاف والتميز بين المجتمعين "المدني" و"الأهلي" يمكن تفسير المعوقات التي يواجهها المجتمع المدني في العالم العربي: أولها، التركيب القبلي العشائري الطائفي للمجتمعات العربية، حيث الملاحظ ضعف الأحزاب والنقابات والجمعيات، وكونها في الغالب واجهات لعصبيات ما قبل مدنية وما قبل حديثة على رغم تسمياتها المدنية والعصرية. وثانيها، اكتساح الدولة التسلطية مؤسسات المجتمع باحتكارها مصادر القوة والسلطة والثروة، وبإحلالها السياسة محل الثقافة والاقتصاد والممارسة الاجتماعية. وثالثها، يكمن في المفهوم الإسلامي للمجتمع المدني، حيث دار نقاش حول مدى ملاءمة مفهوم المجتمع المدني مع الحضارة العربية الإسلامية، إذ أنّ ظاهرة المجتمع المدني كما يعتقد بعض مثقفي الإسلام

عن نشوء وتطور المجتمع المدني في العالم العربي

واقع ومعوقات عمل منظمات المجتمع المدني

السياسي وجدت في المجتمع الإسلامي في مرحلة تاريخية سبقت ظهور الفكرة في الغرب، ففي مراحل مختلفة من التاريخ الإسلامي قامت مؤسسات إسلامية عدة بوظائف تتماثل مع تلك القائمة في المجتمع المدني، ومنها جماعات القضاة والعلماء ورؤساء الطوائف وشيوخ الطرق، إلى جانب دور الوقف الإسلامي، وكذلك دور المسجد الذي يعتبر مركزاً للإشعاع الثقافي والاجتماعي.

وتكشف العديد من التقارير عن أن معوّقات عمل المنظمات غير الحكومية في الدول العربية تتشابه إلى حد كبير، ومن أهم المعوّقات المشتركة: النقص في الموارد المالية، ضعف الاتجاه نحو التطوع، غياب المعلومات والحاجة إلى توثيقها وصعوبة الحصول على المعلومات، مزيد من الحاجة لرفع إمكانات وقدرات الكوادر العاملة في هذه المنظمات خاصة المتطوعين، تدخل الدولة في بعض الحالات، قلة أو غياب الدراسات المتعلقة بالجمعيات وتقييم عملها وضعف التنسيق بين الجمعيات وضعف التشبيك، وضعف قدرتها على إقامة علاقات خارجية، النقص في الاتصال والإعلام، غياب الشفافية في بعض الأحيان، التسابق والتنافس على التمويل الأجنبي، إهمال الريف والتركيز على المدن.

أدت العولمة إلى إدخال تغييرات على خريطة المجتمع المدني في العديد من الأقطار العربية، حيث نلاحظ أن أساس هذه الخريطة في المجتمعات العربية، حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين، كان منظمات شعبية تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة كالنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والمنظمات النسائية والشبابية، أو منظمات غير حكومية دفاعية، أو جمعيات أهلية خيرية وثقافية واجتماعية تقدم لأعضائها خدمات متنوعة كما تقدم خدماتها للفئات الضعيفة في المجتمع، أو أندية رياضية وثقافية واجتماعية تشبع احتياجات أعضائها لأنشطة متطورة في هذه المجالات، وكذلك الجمعيات التعاونية.

لكنّ العولمة جاءت معها بقضايا جديدة ومشاكل جديدة مثل حماية البيئة من التلوث، والفقير، والهجرة واللاجئين وضحايا العنف والسكان الأصليين والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفولة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية. ولأنّ منطوق العولمة يستبعد قيام الدولة بدور أساسي في مواجهة هذه المشكلات فإنها شجعت على قيام منظمات غير حكومية للتعامل معها، كما أنّ نشطاء المجتمع المدني سارعوا في كثير من الأقطار العربية لتكوين منظمات غير حكومية لمواجهة هذه المشكلات والتخفيف من حدتها. هذه المنظمات أصبحت تركز على الأنشطة ذات الاهتمام الدولي أكثر مما تهتم بالأنشطة ذات الاهتمام المحلي. وقد اتضح من تحليل بعض التقارير أنّ أولويات مجالات اهتمام المنظمات العربية تمثلت في مكافحة الفقر، والحد من البطالة، وتمكين المرأة.

تتحمل المنظمات غير الحكومية في الدول العربية مسؤوليات كبيرة في مجال التنمية والخدمات والعمل التطوعي ومساعدة الفئات المهمشة، وقد شهدت السنوات الأخيرة دوراً متعاظماً لهذه المنظمات، خاصة في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية التي تمر بها المنطقة العربية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. مما يطرح السؤال الجوهرى التالي: هل توجه هذه المنظمات خيري أم تنموي تمكيني؟

إنّ هذا السؤال يطرح القضية الأولى التي تواجهنا حين نطالع تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن مكافحة الفقر. وبداية نشير إلى أنّ التوجه الخيري هو علاقة مباشرة بين مانح ومتلقٍ وهي علاقة تستهدف مساعدة الطرف الأول للطرف الثاني، بشكل مباشر ومؤقت، لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للحياة. أما التوجه التنموي فيشير في مضمونه إلى التمكين، بمعنى مساعدة الطرف الأول للطرف الثاني المتلقي لأن يزداد اعتماده على نفسه بما يؤدي إلى تحسين نوعية حياته، من خلال التعليم والتدريب والتأهيل للحصول على فرصة عمل والارتقاء بذاته.

واقع ومعوّقات عمل منظمات المجتمع المدني

آليات تطوّر المنظمات غير الحكومية في العالم العربي

أهميّة دور المنظمات غير الحكومية في العالم العربي

إنّ التقرير يؤكد أنّ كل الدول العربية محل البحث، تشهد غلبة كبيرة للتوجهات الخيرية على نشاط المنظمات الأهلية، حيث أنّ أكثر من 55 % منها على المستوى العربي تنشط في مجال العمل الخيري (مصر 32 %، لبنان 53.3 %، سورية 80 %، الكويت 78 %، السودان 70 %). كما يذهب التقرير إلى نتيجتين: أولاًهما، عدم اتفاق خريطة توزيع الفقر مع خريطة التوزيع الجغرافي لمؤسسات المجتمع المدني. وثانيتهما، أنّ عمل وفعاليات مؤسسات المجتمع المدني العربي تتسم بالخبوية، مع تسجيل ضعف ما يعرف بالمنظمات القاعدية الشعبية.

إنّ المؤيدين لفكرة المجتمع المدني ينطلقون من أنّ التطور الديمقراطي للمجتمعات العربية وتحديثها يتطلبان قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطا يكمل دور الدولة، ويساعد على إشاعة قيم المبادرة والجماعية والاعتماد على النفس، مما يهيء فرصاً أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة في كل شيء، وكذلك تصفية أوضاع اجتماعية قديمة موروثه من العصور الوسطى.

لقد دار جدل كثير حول المجتمع المدني في البلدان العربية، وحول الأهمية التي يكتسبها، من جهة كونه أحد أهم مجالات تعزيز وتمكين الديمقراطية، فضلاً عن دوره في تفعيل الوعي بأهمية الحراك الطوعي في المجتمع. لكن المشكلة هي أنّ غالبية النخب السياسية الحاكمة في البلدان العربية تتخذ موقفاً سلبياً من الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني، وتتصوره جملة من المنظمات غير الحكومية التي تقف في وجه الدولة، والتي تأسست حديثاً في سياق العولمة، وحددت نشاطاتها وموضوعاتها منذ لحظة التأسيس وفق أجندة خارجية، وتعتمد على تمويل دولي ودعم منظمات غير حكومية في البلدان الغربية المتقدمة.

هناك أزمة ثقة عميقة ومتبادلة بين الطرفين، فأنظمة الحكم تنظر بشك لهذه المنظمات المشاكسة التي لا تريد فقط التحرر من القيود الرسمية، وإنما تطالب أيضاً بإحداث تغيير نوعي في شروط ووسائل صنع القرار. إنها تريد أن تصبح وغيرها من مكونات المجتمع المدني شريكا للدولة، حيث يعتقد بعضهم بأنهم فوق المحاسبة، وأنهم الضمان الوحيد لتجنب الفوضى. وفي المقابل يعتقد نشطاء المنظمات غير الحكومية بأن الحكومات ليست لها نية في القيام بإصلاحات حقيقية.

وهكذا، يبدو أنّ ترسيخ العلاقة بين الأنظمة والمجتمعات المدنية المحلية هو خطوة ضرورية من خطوات الإصلاح. وتبدأ العملية بالاعتراف بحق هذه المجتمعات في الوجود من خلال إطلاق حرية تكوين الجمعيات والأحزاب والنقابات وتحرير وسائل الإعلام من كل أشكال الاحتكار، ثم فتح الحوار مع الممثلين الشرعيين للمجتمع المدني، وإشراكهم في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وصياغة السياسات الخارجية.

ولعل من المناسب الحديث عن أهمية تطوير مؤسسات المجتمع المدني لتتحول من "قوة احتجاج" إلى "قوة اقتراح" ومن "قوة اعتراض" إلى "قوة اشتراك". لقد آن الأوان لكي تنطلق مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي برؤية عقلانية وبدراسة معمقة للواقع، فالوضع أصبح أكثر تهيباً على المستوى الموضوعي والذاتي، وفي الجانبين المحلي والدولي، لقراءة جديدة لدور المجتمع المدني ومؤسساته.

حول علاقة منظمات المجتمع المدني مع سلطات بلدانها

هل يمكن تجاوز أزمة الثقة؟

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169901>

(بتصرّف)

القراءة الأولى:

2. من خلال اللغة المستخدمة في المقالة وأسلوب الكتابة وعنوان الموقع، من هو برأيكم جمهور مثل هذه المقالات؟

1. قوموا بعمل outline للمقالة عن طريق كتابة الفكرة الرئيسية في كل فقرة

القراءة الثالثة: للنقاش بالصف

1. في كثير من الثقافات والبلدان التي أُستعمرت وأصبحت ضعيفة يحاول أهل البلاد إثبات أن أي ظاهرة جديدة لها أصل في ثقافة بلدانهم قبل مرحلة الاستعمار مثل المثل المذكور هنا في المقالة: ”وثالثها، يكمن في المفهوم الإسلامي للمجتمع المدني، حيث دار نقاش حول مدى ملاءمة مفهوم المجتمع المدني مع مضامين ومركبات الحضارة العربية - الإسلامية، إذ أنّ تجليات المجتمع المدني - كما يعتقد بعض مثقفي الإسلام السياسي - وجدت في المجتمع الإسلامي في مرحلة تاريخية سبقت ظهور الفكرة في الغرب، ففي مراحل مختلفة من التاريخ الإسلامي نهضت كيانات ومؤسسات إسلامية عدة بوظائف تماثل مع تلك القائمة في المجتمع المدني“. ناقشوا هذه الفكرة ومدى اتفاقكم معها مع ذكر أمثلة لدعم رأيكم.

2. يذكر الكاتب ذلك الاختلاف والصراع الموجود بين بعض الحكومات العربية وبين المجتمع المدني. فكروا في بعض الاستراتيجيات والقوانين التي قد تخفف من الصراع بين الاثنين.

القراءة الثانية:

1. يذكر الكاتب أكثر من مرة فكرة القبيلة والعشيرة والطائفة الدينية، فما أهمية هذه الأفكار بالعالم العربي في رأيكم؟ وما علاقتها بفكرة المجتمع المدني؟

2. رجوعاً لمعرفتكم باللغة العربية وبالجزور، حاولوا شرح الفرق ما بين كلمتي ”مدني“ و”أهلي“. كيف يمكننا إذاً ترجمة ”المجتمع المدني“ و”المجتمع الأهلي“؟

3. يفرّق الكاتب بين المنظمات ”الخيرية“ و”التنموية التمكينية“ - أ- قارنوا بين الاثنين من حيث أهدافهما.

ب. أي من النوعين ستفضّل الحكومات العربية؟ ولماذا؟

ج. اذكروا أمثلة لهذين النوعين من المنظمات في مجتمعكم أو من خلال الموقعين اللذين تصفحتموهما في الخطوة السابقة.

4. كيف أثرت العولمة على المجتمع المدني في العالم العربي؟